غرفة الصناعات الهندسية تطلب مهلة أسبوعين لتحدد موقفها من الشراكة الأوروبية

□ كتب ـ سليم أبو زيد:

طلبت غرفة الصناعات الهندسية مهلة 15 يوميا اضافية لاعداد ورقة متكاملة حول موقفها من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبى وكيفية حساب المنشأ الوطنى للسلع الهندسية وذلك على اساس نتائج الدراسات السابقة التى أجرتها الغرفة فى هذا الشأن.

جاء ذلك خلال لقاء السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية مع اعضاء غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات والذى حضره الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس الاتحاد واعضاء مجلس إدارة الغرفة.

وأعلن السفير جمال بيومى أن قضية تحرير التجارة ليست محل تفاوض مع الاتحاد الأوروبى ضمن مشروع اتفاقية الشراكة معه لأن هناك برنامجا لتحرير التجارة يجرى تنفيذه بموجب عمليات الاصلاح الاقتصادى التى تطبقها مصر بالاضافة لعمليات تحرير التجارة التى يجرى تنفيذها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وعضوية مصر فى تجميع الكوميسا الافريقى.

وقال مساعد وزير الخارجية إن تحرير التجارة مع الدول العربية سيتم بشكل كامل بحلول عام 2007، أما تحريرها مع دول تجمع الكوميسا الافريقى فأنه سيتم بشكل كامل مع حلول شهر اكتوبر المقبل وكلها اتفاقيات للتحرير بلا عائد بالنسبة لمصر إلا أننا نسعى لأن تكون عمليات

جمال بيومى

التحرير مع الاتحاد الأوروبى بموجب اتفاقه الشراكة ذات عائد ايجابى للاقتصاد المصرى بصفة عامة والصناعة المصرية بصفة خاصة.

واشار إلى أن التحدى الحقيقى اتفاقية الشراكة يتمثل فى وضع قواعد منشأ محكمه على أساس أن وضع هذه القواعد بشكل علمى ومتفق عليه يمثل حماية حقيقية للصناعة خاصة وأن 41 دولة أوروبية لديها قواعد منشأ محكمه.

وأوضح مساعد وزير الخارجية أن قضايا الاغراق تتراجع منذ أكثر من عام بعد أن تم حسم الخلاف حول العديد من قضايا الاغراق سياسيا بفضل تدخل الرئيس مبارك مشيرا إلى أن فرنسا وبعض شركائها كانت طرفا اساسيا فى هذه القضايا التى اثيرت مع الاتحاد الاوروبى.

وأوضح أن مصر يمكنها الوصول لنظام جيد يتوافق مع ظروفها بالنسبة لحساب قواعد المنشأ خاصة وأن 6 دول نامية قامت بتحرير تجارتها وفق نظام محكم لحساب المنشأ وهى الصين والمكسيك وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونج كونج مشيرا إلى أن هناك خطأ شائعا حيث يعتقد معظم الصناع أن التزامات الجات تعنى توصيل الجمارك إلى الصفر وهذا خطأ.

وقال إن وحدة المشاركة بوزارة الخارجية تتعاون بشكل كامل مع اتحاد الصناعات والغرف التابعة له فى حسم جميع المشاكل المعلقة بشأن قواعد المنشأ.

وقال المهندس سيد عبد القادر مستشار وزير الصناعة أن أية اقتراحات أو طلبات جديدة بشأن اتفاق الشراكة وبنوده يجب أن يبنى على دراسات علمية دقيقة ومنظمة مشيرا إلى أنه لا توجد حتى الآن دراسات تتضمن موقفا موحدا للصناعة الوطنية بما يؤكد أن التوقيع يعنى المجازفة بمستقبل بعض الصناعات.

وقال الدكتور نادر رياضى عضو الغرفة إن توقيع الاتفاق يستلزم تحديث المواصفات وتوحيدها وتوحيد نظم الفحص والاختبار وادخال الادوات والمقاييس الحديثة فى التعامل مع الانتاج الصناعى وفتح الباب لتصدير السلع نصف المصنعة.